

أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

أ.د. كريم سالم حسين



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

أ.د. كريم سالم حسين*

المقدمة

أثار التدهور الكبير في أسعار النفط الخام في السوق العالمية في الآونة الأخيرة مخاوف الاقتصاديات النفطية ولاسيما الربعية منها واقترباها من حالة الانهيار والإفلاس؛ كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد النفط؛ مما جعلها تدفع الثمن باهظاً مقابل تلك السياسات وجاءت المخاوف أكثر حدة في الاقتصاديات التي اعتمدت النفط مورداً وحيداً لموازنتها السنوية، ومصدراً أساسياً من المصادر المكونة للنتائج المحلي الإجمالي.

وفي العراق يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي وما زالت تؤثر، إذ يعدُّ النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية، والمورد الأساس لتمويل عملية التنمية، فهو يشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الإجمالي و٩٢,٢٪ من مجموع العوائد المالية الحكومية و٩٨٪ من إجمالي الصادرات الكلية؛ لذا فإن ما يتعرّض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية سينعكس بنحو مباشر على الأنشطة التنموية في الاقتصاد العراقي، وانطلاقاً من ذلك ارتأينا البحث في هذا المجال؛ لتسليط الضوء على الإشكالية المعقدة للاقتصاد العراقي وبيان مدى الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط على مجمل النشاط الاقتصادي.

وينطلق البحث من فرضية مفادها وجود ارتباط وثيق بين أسعار النفط الخام ومجمل فعاليات الاقتصاد العراقي، وأن التغير في الأسعار ينعكس (إيجاباً أو سلباً) على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولإثبات فرضية البحث تم بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين أسعار النفط الخام ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة منها: (الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والموازنة العامة،

* جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد.

والصادرات الكلية، والواردات الكلية)، وباستخدام الأساليب القياسية الحديثة. وقد تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

المحور الأول: الاقتصاد العراقي: السمات والتحديات.

المحور الثاني: دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث: النموذج القياسي وتحليل النتائج.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاقتصاد العراقي: السمات والتحديات

أولاً: طبيعة الاقتصاد العراقي:

واجه الاقتصاد العراقي عدة صدمات وأزمات طويلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولم يكن لديه قدرة لمواجهة تلك الصدمات والأزمات، وعلى الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، كرسّت مفهوم أحادية الاقتصاد، وجعلته يتسم بكونه ذات طابع ريعي بامتياز، يعتمد بنحو شبه مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة أو أن يصبح الإنفاق الحكومي محمداً رئيساً لمسارات التنمية. وهذا أن دل على شيء، فإنه يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي (حمادي، ٢٠٠٦: ٤٠)؛ لذا لا بد من تحليل مسار هذه الاختلالات وتشخيصها دون ذكر مسبباتها، وعلى النحو الآتي:

١. اختلال هيكل الناتج: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في الهيكل الإنتاجي؛ وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو تركيبته، حيث يشكل هذا القطاع نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين جاءت مشاركات القطاعات الإنتاجية الأخرى متدنية جداً، فقد شارك القطاع الزراعي بواقع ٤,٨٪ من الناتج في حين كانت مشاركة قطاع الصناعة التحويلية بحدود (٢,٣٪)؛ وهذا بالتأكيد يعود إلى غياب السياسات الاقتصادية، والتشريعات القانونية، والإدارة الكفاء لتطوير هذه القطاعات ذات

الأهمية الفائقة وتنميتها. أما ما يخص القطاعات التوزيعية (التجارة، والنقل، والتحويل، والتأمين) فقد شاركت بحدود ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، في حين كانت مشاركة القطاعات الخدمية (الإسكان، والمرافق، والخدمات الحكومية) بحدود ١٤,١٪ للمدة نفسه، كما هو مبين في الجدول في أدناه:

جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

القطاع البيان	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد	قطاع النقل والمواصلات	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع المال والتأمين	قطاع الخدمات الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي GDP
متوسط المدة ٢٠٠٣ ٢٠١٥	٤,٨٪	٥٠,١٪	٢,٣٪	١,٦٪	٦,٨٪	٥,٩٪	٧,٣٪	٧,١٪	١٤,١٪	١٠٠٪

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ص: ٣٨٧.

صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، العدد (٣٤)، ص: ٣٦.

وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي ما زال أمامه طريق طويل كي يتمكن من تصحيح هذا الاختلال في ظل غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، وعدم كفاءة الإدارة، والافتقار إلى آليات عمل منهجية ومخطط لها جيداً.

٢. **اختلال هيكل الموازنة:** تشير البيانات إلى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية التي باتت تشكل نسبة عالية جداً تفوق (٩٧٪) من الإيرادات العامة كمتوسط للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ٤٥٠) في حين لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٣٪ للمدة نفسها. والجدير بالذكر أن هيمنة قطاع النفط على الإيرادات الأخرى من مؤسسات الدولة، يجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما حصل فعلاً في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول (٢)

اتجاهات تطور الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٤

السنوات البيان	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	معدل النمو المركب
GDP مليار دينار	٥١١٥٥	٣٤٥٨٨	٧٧٥٥٦	٤٥٣١١١	٤٣٤٠٣١	٣٢٠١٤١	٢١١٨١١	١٥١٣٥٢	١١١٨١١	٨١١٣٥٢	٦٠١٨٨١	٥١١٤٦١	٢٠١
الإنفاق العام	٨١١٢١	٥٨١١١	٤٠٧٧٣	١٣٠٦٣	٨٤٥١٥	١٥٣٣٤	٦٨١٤٦	٣٨٣٠٦	٢٨١٤٦	١٨٧٤٠١	٤٥٣٨٧	٨٦٣٠٨	٣٤
مؤشر الاتجاه العام	١٠٠٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪	٥٣٪

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية الإحصائية (CBI-SD) على الموقع الإلكتروني: www.cbi-iq.
وزارة المالية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ على الموقع: www.mof.gov.iq.

يشير الجدول (٢) إلى ارتفاع الإنفاق العام من (٣٢١١٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٧٠٣٩٧) مليار دينار عام ٢٠١٥، وبمعدل نمو مركب قدره (٧,٤٪) في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره (١٢,٦٪) للمدة نفسها.

أما ما يخص مؤشر الاتجاه العام للإنفاق العام (نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) الذي يهدف إلى معرفة حجم اتجاهات السياسة الإنفاقية للحكومة ومساها التدخل في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ (٣٨,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤) وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية والبالغة (٣٣,٥) (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٤٥٤).

ومن ناحية مكونات الإنفاق العام نجد أن النفقات التشغيلية تشكل نسبة عالية من الإنفاق العام بلغت (٦٨,٩٪) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، في حين شكل الإنفاق الاستثماري (٣١,١٪) للمدة عينها، وهذا مؤشر حالاً من الاختلال الهيكلي في الإنفاق العام ولاسيما أن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري لتحقيق حالة الاستقرار

الاقتصادي المتمثلة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات التضخم، وتحقيق حالة الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة.

٣. اختلال هيكل التجارة الخارجية:

يستدل من الأرقام والمؤشرات الخاصة بهيكل الميزان التجاري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) على ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم التنوع الاقتصادي، وأصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة تفوق (٩٨٪) من إجمالي الصادرات للمدة المذكورة، ولا تشكل الصادرات الزراعية والصناعية شيئاً يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات؛ مما يؤشر إلى خلل واضح في هيكل الصادرات وهذا ما عرّض الاقتصاد إلى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية انعكست بنحو مباشر على انخفاض الدخل القومي ومستويات الإنتاج والتشغيل. أما بالنسبة للواردات فقد هيمن استيراد السلع الاستهلاكية على هيكل الواردات؛ نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد التحسن الملحوظ في دخل الفرد، وضآلة حجم الإنتاج المحلي من السلع، ولاسيما الغذائية منها، وقد سجل الميزان السلعي (عدا النفط) عجزاً مستمراً بلغ في عام ٢٠١٣ (٢٨١١٤,٦) مليون دينار، وبنسبة نمو قدرها (٤٩,٣٪) عن العجز المتحقق في عام ٢٠١٢ (وزارة التخطيط، ٢٠١٥: ٤٠). في حين بلغ العجز في عام ٢٠١٥ (٤٥٦٧٤) مليار دينار، ويبدو أنه لا وجود لسياسة تجارية محكمة وفاعلة تأخذ على عاتقها تنمية قطاع التصدير والنهوض بالاقتصاد والحد من سياسة الإغراق السلعي التي يتعرض لها الاقتصاد وحماية المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة المماثلة.

يضاف إلى هذه الاختلالات في الاقتصاد العراقي حالة الفساد المالي والإداري الذي بات يشكل ظاهرة خطيرة تتزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة، الذي ساعد في هدر المال العام، وتقليل إيرادات الخزينة ويعيق الاستثمار كونه يخفض العائد عليه، ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد (القريشي، ٢٠١٢) وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فهو يقوّض التنمية ويشوهها، ويمثل تهديداً للأمن الوطني.

وفي هذا الصدد يمكن القول: ما لم يُقضَ على الفساد المالي والإداري أو الحد منه في ظل بيئة سياسية مستقرة وآمنة، فلا أمل للعراق من أن ينهض وينتعث اقتصادياً حتى لو أنفق سنوياً

مئات المليارات من الدولارات.

ثانياً: تداعيات انهيار أسعار النفط: ظهرت ملامح تعثر الاقتصاد العراقي بسبب انهيار أسعار النفط مع انتهاء مجلس الوزراء من إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٥، حيث كشفت الأرقام الأولية عن عجز كبير في موازنة هذا العام بلغ أكثر من (٢١) مليار دولار على الرغم من ضغط النفقات العامة للدولة بنحو كبير ولاسيما في الجانب الاستثماري منها الذي بات ضحية أي هبوط في أسعار النفط؛ مما يعني توقف عملية الإعمار والبناء. وفيما يأتي بيان أهم المؤشرات:

١. انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي: إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل (GDP) تديناً واضحاً في عام (٢٠١٤)، بحيث بلغ (٢٦٠٦١٠) مليار دينار بعد أن كان (٢٧١٠٩١) مليار دينار عام (٢٠١٣)، وبمعدل نمو سالب بلغ (٣,٨-٪)، أما في عام ٢٠١٥ فقد بلغ (١٩٦٨٢٠) مليار دينار وبنسبة تغيير سنوي بلغت (٢٤,٤١-٪). ويتوقع أن يكون هناك هبوط حاد في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٦. وهذا يعد أحد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي كونه أحد المقاييس التي يُقوّم الأداء التنموي على أساسها، وبالتأكيد سوف ينعكس ذلك سلباً على متوسط دخل الفرد من الدخل القومي. إذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره العراق (طعمة، ٢٠١٤).

٢. العجز المتنامي في الموازنة العامة: تفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة، متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما وأن أكثر من ٩٣٪ من الموازنة تعتمد على الإيرادات النفطية فقد بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥ على الرغم من ضغط النفقات العامة، في حين بلغ العجز النقدي المخطط في الموازنة العامة لسنوات ٢٠١٦ ب(٢٤) تريليون دينار، أي: ما يعادل (٢٢) مليار دولار على افتراض أن سعر البرميل (٤٥) دولاراً ويواقع تصدير (٣,٦) مليون برميل يومياً وهذا خلاف الواقع، ومن المتوقع مضاعفة هذا العجز ليصل إلى (٤٠-٤٥) مليار دولار؛ وبالتالي من الصعوبة بمكان تغطية هذا العجز، بل إن محاولات الحكومة وخطواتها لتغطية هذا العجز هي جزء من تعقيد المشكلة وتفاقماتها. ومما يفاقم العجز في الموازنة زيادة الإنفاق العسكري وغيره من النفقات المرتبطة به لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي؛ إذ شكل هذا الإنفاق أكثر من ٢٠٪ من موازنة عام ٢٠١٦. وإن تجاوز العجز المتحقق نسبة ٢٢٪.

من الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٤٦٠) قد يمثل مؤشر خطورة ولاسيما أن تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠١٢ بيّن أن نسبة الحدود المسموح بها والأمانة لعجز الموازنة إلى FDP هي (٣٪) على وفق اتفاقية ماستريخت.

٣. انخفاض رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي، فبعد أن وصل الرصيد إلى نحو (٧٦) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ انخفض إلى ٦٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ وإلى (٥٩) مليار دولار في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، وقد يُلتجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار كخيار أخير (علي مبرزة، ٢٠١٥).

٤. تزايد معدلات البطالة لأكثر من ٢٥٪ وتفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد عن ٣٠٪ حسب بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهذه مؤشرات مخيفة في بلد نفطي مثل العراق، ولها انعكاسات سلبية على الوضع التنموي، وتفاوت توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

٥. الاضطراب السياسي والأمني: إن تداعيات الأزمة المالية التي يمرُّ بها الاقتصاد العراقي قد انعكست على الوضع السياسي والأمني، وبدأت حالة من الاضطراب والاحتجاج الشعبي، وتفاقم الخلافات بين الكتل السياسية المتمثلة بالحكومة؛ فالاضطراب السياسي لا يقل خطورة عن الاضطراب الأمني من حيث التأثير على وضع الاقتصاد والاستثمار. وقد ترغب بعض الشركات بالعمل في بيئة غير آمنة من خلال توفير الحاجات الأمنية اللازمة ولكنها غير مستعدة للعمل في بيئة غير مستقرة سياسياً.

٦. حالة من الركود والانكماش الاقتصادي؛ بسبب تقلص الإنفاق الاستثماري في مختلف النشاطات الاقتصادية، فهو ضحية أي هبوط في أسعار النفط الخام؛ مما يعني توقف عملية البناء والإعمار (طعمة، ٢٠١٤)، وإلحاق الضرر بالاقتصاد وربما يصاب بشلل تام في حالة التقشف والركود.

المحور الثاني: دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي

يمثل هذا القطاع النفطي أهمية كبيرة في حاضر العراق ومستقبله إذ يعد الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي سواء من حيث مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو من حيث اعتماد العراق بالدرجة الأساسية على الصادرات النفطية لتوفير العوائد اللازمة لتمويل الميزانية العامة للدولة ولبيان ذلك تناولنا الفقرات الآتية:

١- **القطاع النفطي وتركيبته الناتج المحلي الإجمالي:** يصنف العراق من الاقتصاديات الريعية كونه يعتمد على القطاع النفطي كمورد رئيس في تمويل الفعاليات الاقتصادية كافة؛ إذ يساعد بحصة كبيرة في تركيبته هذا الناتج.

جدول (٣)

الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP مليار دينار	عوائد النفط مليار دينار	مشاركة النفط في الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥,٧	٢٠٣٧٢	٪٦٨,٨٥
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥,٣	٣٠٨٥٦	٪٥٧,٩٦
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣,٥	٤٢٥٢٩	٪٥٧,٨٣
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧,٩	٥٣٠٣١	٪٥٥,٤٧
٢٠٠٧	١١١٤٥٥,٨	٥٩٢٧٤	٪٥٣,١٩
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦,١	٨٧٥٢١	٪٥٥,٧٣
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣,٢	٥٦٥٦٤	٪٤٣,٢٩
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤,٥	٧٣٥٧٠	٪٤٥,٣٩
٢٠١١	٢١٧٣٢٧,١	١١٥٩٩٩	٪٥٥,٩٤
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥,٥	١٢٧٢٠٩	٪٥٠,٠٣
٢٠١٣	٢٧١٠٩١,٧	١٢٦٧٥٠	٪٤٦,٧٥
٢٠١٤	٢٦٠٦١٠,٤	١١٦٢٠٢	٪٤٤,٥٨
٢٠١٥	١٩٦٨٢٠	٦١٩٧٨	٣٢,٢٪

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية الإحصائية (CBIEDS) على الموقع الإلكتروني www.cbiraq.org

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤.

ويوضح الجدول ارتفاع نسبة مشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ٥٧,٩٦٪ عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت إلى ٤٣,٢٩٪؛ بسبب تدني أسعار النفط نظراً للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ ثم بدأ بالارتفاع ليصل إلى ٥٥,٩٪ عام ٢٠١١، ثم انخفض في عام ٢٠١٤ إلى ٤٤,٥٪؛ بسبب الانهيار الحاصل في أسعار النفط الخام بعد منتصف عام ٢٠١٤ الذي وصل إلى أدنى مستوياته؛ مما بات يشكل قلق على الاقتصاديات الريعانية ومنها العراق.

٢- مشاركة النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة: تعرف الموازنة العامة بأنها الإدارة التي تستعملها الدولة لتحقيق أولوياتها (خليل، اللوزي، ٢٠٠٩: ٢٩٩) أو هي بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض، وهي تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة للحكومة؛ ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية لذا فإن الواردات النفطية تمثل المورد الرئيس والأساس للموازنة الاتحادية (علاوي، ١٩٦٧: ٢٠٧).

جدول (٤)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة

(٣٠٠٢-٥١٠٢)

السنوات	نسبة الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات الأخرى عدا النفط
٢٠٠٣	٩٧٪	٣٪
٢٠٠٤	٩٦٪	٤٪
٢٠٠٥	٩٤٪	٦٪
٢٠٠٦	٩٣٪	٧٪
٢٠٠٧	٩٣٪	٧٪
٢٠٠٨	٨٨٪	١٢٪
٢٠٠٩	٩٠٪	١٠٪
٢٠١٠	٩٠٪	١٠٪
٢٠١١	٨٨٪	١٢٪

٨٪	٩٢٪	٢٠١٢
٦,٩٪	٩٣,١٪	٢٠١٣
٧,٩٪	٩٢,١١٪	٢٠١٤
١٦٪	٨٤٪	٢٠١٥

المصدر: وزارة المالية، قاعدة البيانات، الدائرة الاقتصادية.

- وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي للأعوام (٢٠١٢-٢٠٠٤).

- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية ٢٠١٥.

يتضح من الجدول المذكور آنفاً الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات العامة وهو ما جعل السياسة المالية في العراق تعتمد اعتماداً أساسياً على مورد النفط بنحو كبير في تمويل الموازنة وتغطية الإنفاق العام بدلاً من البحث والسعي عن موارد أخرى تعزز مالية وخزينة الدولة مثل الضرائب وتفعيل دورها.

٣- القطاع النفطي والميزان التجاري: تشكل الصادرات النفطية نسبة تفوق ٩٥٪ من

الصادرات الكلية في العراق، ويتمتع الميزان التجاري بوجود فائض طيلة المدة (٢٠١٥-٢٠٠٤) كما هو موضح في الجدول رقم (٥) في أدناه، في حين سجل الميزان السلبي (غير النفطي) عجزاً بلغ (٤٥٦٧٤) مليار دينار في عام ٢٠١٥.

جدول (٥)

الميزان التجاري ونسبة مشاركة النفط في هيكل الصادرات العراقية للمدة من
(٢٠٠٣-٢٠١٥)

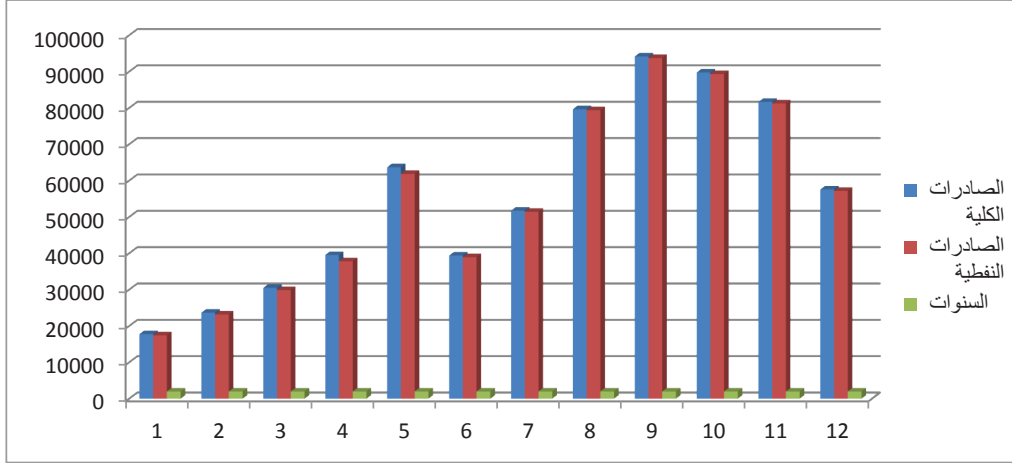
وحدة القياس: مليار دينار

الميزان التجاري	نسبة مشاركة النفط %	الصادرات النفطية	الاستيرادات الكلية	الصادرات الكلية	السنوات
-٣٤٩٢,٣	٩٨,٠	١٧٤٥٥,٧	٢١٣٠٢,٣	١٧٨١٠,٠	٢٠٠٤
٣٦٩٥,٢	٨٧,٨	٢٣١٩٩,٤	٢٠٠٠٢,٢	٢٣٦٩٧,٤	٢٠٠٥
١١٨٢١,٩	٩٧,٩	٢٩٩٠٨,١	١٨٧٠٧,٥	٣٠٥٢٩,٤	٢٠٠٦
٢٢٩٦٤,٥	٩٥,٦	٣٧٨٤٧,١	١٦٦٢٢,٥	٣٩٥٨٧,٠	٢٠٠٧
٣٣٩٦٤,٦	٩٧,١	٦١٨٨٣,٧	٢٩٧٦١,٤	٦٣٧٢٦,٠	٢٠٠٨
٤١٤٥,٦	٩٨,٨	٣٨٩٦٤,٧	٣٥٢٤٨,٨	٣٩٤٣٠,٤	٢٠٠٩
١٤٤٣٥,٦	٩٩,٣	٥١٤٥٣,٠	٣٧٣٢٨,٠	٥١٧٦٣,٦	٢٠١٠
٣٩٠٤٨	٩٩,٦	٧٩٤٠٧,٥	٤٠٦٣٢,٥	٧٩٦٨٠,٥	٢٠١١
٤٤٠٥٣,٦	٩٩,٥	٩٣٧٧٨,٥	٥٠١٥٥	٩٤٢٠٨,٦	٢٠١٢
٣٩٧٩٢,٩	٩٩,٥	٨٩٣٤٩,٨	٤٩٩٧٦,٥	٨٩٧٦٩,٤	٢٠١٣
٢٨٥٠٢	٩٩,٤٩	٨١٢٧٠,٠	٥٩١٧٧	٨١٦٧٩,٠	٢٠١٤
٩٠٣٢	٩٩,٣	٥٧٢٠٠	٤٨٥٧٨	٥٧٦١٠	٢٠١٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، إحصاءات ميزان المدفوعات لسنوات مختلفة.

وهذا يمثل اختلالاً هيكلياً كبيراً في الميزان التجاري بسبب تخلف القطاعات السلعية الأخرى غير النفطية، وقد سجل قطاع التجارة الخارجية انخفاضاً في معدل نموها لعام ٢٠١٤ بنسبة -٨٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ حيث انخفضت الصادرات بنسبة (-٦,٤٪)، وسجلت الاستيرادات هي الأخرى انخفاضاً قدره (-١٠,٤٪) بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، في حين سجل الميزان التجاري فائض خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥). ويوضح الشكل (١) الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الكلية.

الشكل (١) الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الكلية



٤- القطاع النفطي والقوة الشرائية للدينار العراقي: أخذ سعر صرف الدينار العراقي

مقابل الدولار الأمريكي بالتحسن التدريجي بعد عام ٢٠٠٣؛ ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها السياسة النقدية التي عمل بها البنك المركزي العراقي عن طريق دعم الدينار العراقي بواسطة مزاد بيع العملة الأجنبية، وطرح كميات كبيرة من الدولارات في السوق الداخلية (عبد النبي، ٢٠١٠: ٢).

جدول (٦)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)

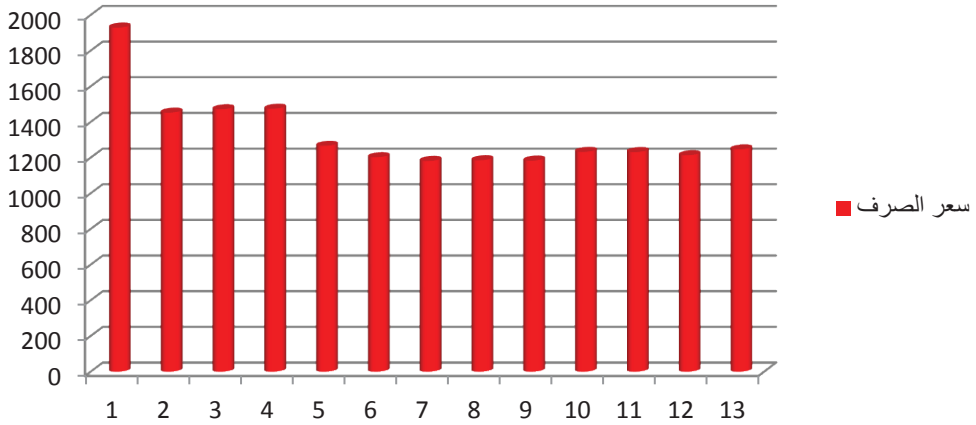
السنوات	سعر الصرف
٢٠٠٣	١٩٣٠
٢٠٠٤	١٤٥٣
٢٠٠٥	١٤٧٢
٢٠٠٦	١٤٧٥
٢٠٠٧	١٢٦٧
٢٠٠٨	١٢٠٣
٢٠٠٩	١١٨٢
٢٠١٠	١١٨٦
٢٠١١	١١٨٤
٢٠١٢	١٢٣٣
٢٠١٣	١٢٣٢
٢٠١٤	١٢١٤
٢٠١٥	١٢٤٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متعددة.

يلاحظ من الجدول (٦) أن سعر صرف الدينار العراقي قد حقق تحسناً تجاه الدولار الأمريكي فبعد أن ران (١٩٣٠) دينار عراقي لكل دولار عام ٢٠٠٣ أصبح ١٢٤٧ ديناراً عراقياً لكل دولار عام ٢٠١٥ كما هو واضح في الشكل (٢)؛ ويعود في جزء أساسي منه إلى تزايد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي، وتحقيق وفورات مالية عند تحسن أسعار النفط الخام خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٣).

الشكل (٢) اتجاهات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار

سعر الصرف



المحور الثالث: تقدير النموذج القياسي وتحليله

١. بناء هيكل النموذج: يتكون النموذج من مجموعة معادلات تستخدم نموذج الانحدار الخطي السهل في تقديرات العلاقات المدروسة، ويتضمن المعادلات الآتية:

١. معادلة الناتج المحلي الإجمالي GDP $GDP = \alpha + \beta PP + e1$

٢. معادلة الموازنة العامة PB $PB = \alpha1 + \beta2 PP + e2$

٣. معادلة سعر الصرف ER $ER = \alpha3 - \beta4 PP1 + e3$

٤. معادلة الصادرات الكلية EX $EX = \alpha4 + \beta5 PP + e4$

٥. معادلة الواردات الكلية Im $Im = \alpha6 + \beta7 PP + e5$

حيث إن:

PP : أسعار النفط الخام السنوية
 PB : الموازنة العامة
 PP1 : أسعار النفط الخام الفصلية
 ER : سعر صرف الدينار العراقي
 GDP : الناتج المحلي الاجمالي
 EX : الصادرات الكلية
 Im : الاستيرادات الكلية

٢. مصفوفة معاملات الارتباط؛ لغرض تحديد درجة العلاقة وطبيعتها بين المتغيرات قيد الدراسة، وتم اعتماد معاملات الارتباط الآتية:

جدول (٧)

معاملات الارتباط

	PP	PB	IM	GDP	EX
EX	٠,٩٢٧٥٩٥	٠,٩٨٨٢٧٣	٠,٩٢٨٩٠٣	٠,٩٨٢١٠٢	١,٠٠٠٠٠٠
GDP	٠,٨٦٦٤٠٩	٠,٩٨٦٦٨٣	٠,٩٦١٦٥٩	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٩٨٢١٠٢
IM	٠,٧٦٤٩٤١	٠,٩٤٩٣٩٠	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٩٦١٦٥٩	٠,٩٢٨٩٠٣
PB	٠,٨٧٠٠٩٢	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٩٤٩٣٩٠	٠,٩٨٦٦٨٣	٠,٩٨٨٢٧٣
PP	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٨٧٠٠٩٢	٠,٧٦٤٩٤١	٠,٨٦٦٤٠٩	٠,٩٢٧٥٩٥

المصدر: نتائج برنامج (Eviews).

جدول معاملات الارتباط يشير إلى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث يوضح قوة العلاقة واتجاهها بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة عالية من الارتباط بينها واتجاه العلاقة إيجابية (طردية)؛ أي: إن زيادة أسعار النفط الخام سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالية والإيرادات العامة للموازنة والصادرات الكلية والاستيرادات الكلية وقد بلغت درجة الارتباط [٠,٨٦ ، ٠,٨٧ ، ٠,٩٢ ، ٠,٧٦] على التوالي إلا أن هذا الارتباط فضلاً عن كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فإنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دليلاً (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها أو تأثرها بعوامل مشتركة

فيما بينها (عبدالجليل، ١٩٩٥: ١١٩)؛ لذا سيتم اللجوء إلى اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات.

أما بالنسبة لمضمون الارتباط بين أسعار صرف الدينار العراقي وسعر النفط الخام فقد ظهرت العلاقة عكسية وبدرجة ارتباط (-٠,٥٦) كما مبين في المصفوفة الآتية؛ وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

جدول (٨)

درجة الارتباط بين أسعار صرف الدينار العراقي وسعر النفط

	ER	PP _١
ER	١,٠	٠,٥٦-
PP _١	٠,٥٦-	١,٠

المصدر: نتائج برنامج (Eviews).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لا بدّ من التأكد من استقرارية المتغيّرات الاقتصادية قيد الدراسة باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root) حيث تم اعتماد اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس-بيرون (P-P) (العبدلي، ٢٠٠٥: ١٨) كما هو واضح في الجدول (٨)، ومنه يظهر أن جميع المتغيّرات الاقتصادية لم تستقر عند المستوى (Level) لكنها أصبحت مستقرة في الفروق الأولى وبمستوى معنوية (١٪، ٥٪، ١٠٪) حسب الاختبارين المذكورين؛ وبالتالي فهي متغيّرات متكاملة من الدرجة الأولى (١) $I(1)$.

جدول (٩)

نتائج اختبار جذر الوحدات (Unit Root Test) لجميع المتغيرات

Test PP		Test ADF		المتغيرات
IstDifferens	Level	IstDifferens	Level	
-١,٥٧***	٠,٤١	-١,٥٧***	٠,٥٥٦	GDP
-٢,٤٩°	٠,٠١	-٢,٤٩°	٠,٠١	EX
-٢,٤٠**	٠,٧٧	-٢,٤٠**	٠,٧٧	Im
-٢,٥٢٨°	٠,٧٥	-٢,٥٢°	٠,٧٥	PB
-٢,٣٢**	-٠,٣٢	-٢,٣٢**	-٠,٣٢	PP
-٥,٤٨°	-١,٠٦	-٥,٥١°	-١,١٥	ER
-٦,٧٩°	-٠,٥٠	-٦,٥١°	-٠,٦٠	PP _١

* معنوي عند مستوى ١٪

** معنوي عند مستوى ٥٪

*** معنوي عند مستوى ١٠٪

٣- تقدير وتحليل النتائج:

أُسْتُخْدِمَت البيانات التي تمت الإشارة إليها في مرحلة التوصيف، وتم تقدير النموذج بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) كونها تعطي أفضل تقدير خطي غير متحيز (السيفو، ٢٠٠٨: ٩٢) (Best Linear unbiased Estimators) (BLUE)، وبالاعتماد على برنامج أيفوز (٧ Eviews) استخدمت أكثر من صيغة خطية في تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام والمتغيرات الثابتة المذكورة آنفاً فقد جرت استخدام الدوال الخطية (Function Linear) واللوغارتمية المزدوجة ونصف اللوغارتمية المعكوسة، واختيار الأفضل من بينها وقبل تقدير النموذج تم اختبار السكون أو أستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):

١- معادلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

$$LGDP = 10.20065 + 0.525981 LPP$$

S.E (0.3939) (0.0899)

$$t^{\wedge} \quad 25.894, t_b \quad 5.8703$$

$$R^2 = 0.9827, R^{-2} = 0.9789, D.W = 1.7628$$

$$F = 256.584$$

من المعادلة السابقة نجد أن:

القوة التفسيرية للأنموذج عالية جداً وبلغت حوالي ٩٨٪ من خلال ما توضحه قيمة R^2 ؛ وهذا يعني أن متغير أسعار النفط الخام (PP) يفسر ما نسبته ٩٨٪ من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي GPP. وقد بينت الاختبارات الإحصائية أن المعامل المقدرة معنوية عند مستوى ١٪ من خلال قيمة (t-student).

أما على المستوى الكلي فنلاحظ أن الأنموذج معنوي عند مستوى معنوية ١٪ كما تشير إليه قيمة (F)؛ مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أما قيمة (D.W) فقد بلغت (١,٧٦) وهي تقع ضمن منطقة الرفض تقريباً؛ مما يدل على انعدام مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

*أما من الناحية الاقتصادية أظهرت نتائج التقرير للأنموذج أن المتغير المستقل وهو (سعر النفط LPP) يؤثر تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GOP)، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، إذ نجد من خلال المعادلة (١) أنه حينما يزداد سعر النفط (دولاراً واحداً) يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥٢٥,٠) (دينار)، وهذا يؤشر درجة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية.

٢- معادلة الموازنة العامة (PB):

$$LPB = 9.264803 + 0.42828 LPP$$

$$S.E \quad (1.1046) \quad (0.253)$$

$$t_a^{\wedge} \quad 8.354 \quad t_b^{\wedge} \quad 1.961$$

$$R^2 = 0.795 \quad R^{-2} = 0.749 \quad D.W = 2.636$$

$$F = 17.4592$$

من المعادلة السابقة نجد أن:

القوة التفسيرية للأنموذج عالية إذ بلغت حوالي ٧٩٪ من خلال ما توضحه R^2 هذا يعني أن متغير (PP) يفسر ما نسبته ٧٩٪ من التغيرات الحاصلة لـ PB. وتبين الاختبارات الإحصائية أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى ١٪ من خلال قيمة (t.student). أما على المستوى الكلي نلاحظ أن الأنموذج معنوي عند مستوى ١٪ كما تشير إليه قيمة (F)؛ مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والتابع، أما قيمة (D.W) فقد بلغت (٢,٦٣) وهي تقع ضمن منطقة الرفض تقريباً مما يدل على انعدام مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

*أما من الناحية الاقتصادية فقد أظهرت نتائج التقدير للأنموذج أن المتغير التابع (الموازنة العامة)، وأن العلاقة بينهما طردية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية إذ نجد من خلال المعادلة (٢) أنه حينما يزداد سعر النفط (دولاراً واحداً) تزداد الموازنة العامة ممثلة بالإيرادات العامة بمقدار (٠,٤٢٨) دينار.

٣- معادلة الصادرات الكلية (EX):

$$LEX = 7.71786 + 0.82826 LPP$$

$$s.E \quad (0.663.3) \quad (0.15332)$$

$$t_a^{\wedge} \quad 11.640 \quad t_b^{\wedge} 5.4017$$

$$R^2 = 095480R^{-2} = 0.9447 \quad D.W = 2.062$$

$$F \quad 95.0748$$

من المعادلة السابقة نجد أن:

القوة التفسيرية للأنموذج عالية جداً إذ بلغت حوالي ٩٥٪ من خلال ما توضحه قيمة R^2 هذا يعني أن متغير (PP) يفسر ما نسبته ٩٥٪ من التغيرات الحاصلة في الصادرات الكلية EX. وتبين الاختبارات الإحصائية أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى ١٪ خلال قيمة (T-student) التي بلغت (٥,٤٠) وهي أكبر من (t) الجدولية.

أما على المستوى الكلي فنلاحظ الأنموذج معنوياً عند مستوى ١٪ كما تشير إليه قيمة (F)؛ مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والتابع. أما قيمة (D.W) فقد بلغت (٢,٠٦) وهي تقع ضمن منطقة الرفض؛ مما يدل على انعدام مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

*أما من الناحية الاقتصادية فقد أظهرت نتائج التقدير للأنموذج أن المتغير المستقل وهو (سعر النفط LPP) يؤثر تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (الصادرات الكلية) إذ نجد من خلال المعادلة (٣) أنه حينما يزداد سعر النفط (دولاراً واحداً) تزداد الصادرات الكلية بمقدار (٠,٨٢٨) دينار؛ وهذا يعكس أيضاً درجة اعتماد الصادرات الكلية التي تشكل الصادرات النفطية نسبة تفوق ٩٠٪ منها على أسعار النفط الخام.

٤- معادلة الاستيراد الكلية (IM):

$$LIM = 10.16591 + 0.135603 LPP$$

$$S.E \quad (1.317) \quad (0.3002)$$

$$t_a^{\wedge} \quad 7.7186 \quad t_b^{\wedge} \quad 0.4516$$

$$R^2 = 0.75866 \quad R^{-2} = 0.7050 \quad D.W = 1.579$$

$$F = 14.14618$$

من المعادلة السابقة نجد أن:

القوة التفسيرية للأنموذج عالية إذ بلغت حوالي ٧٥٪ من خلال ما توضحه قيمة R^2 ؛ وهذا يعني أن متغير (PP) يفسر ما نسبته ٧٥٪ من التغيرات الحاصلة في (IM)، وتبين الاختبارات الإحصائية أن المعامل المقدرة معنوية عند مستوى ١٪ من خلال قيمة (T-STUDENT).

أما على المستوى الكلي فنلاحظ أن الأنموذج معنوي عند مستوى ١٪ وكما تشير إليه قيمة (F)؛ مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وقد بلغت قيمة (D.W) (١,٥٧)، وهي تقع ضمن منطقة الرفض تقريباً؛ مما يدل على انعدام مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

*أما من الناحية الاقتصادية فقد أظهرت نتائج التقدير للأنموذج أن المتغير المستقل - (سعر النفط LPP) - يؤثر تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (الاستيراد IM) والعلاقة بينهم طردية، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، إذ نجد من خلال المعادلة (٤) أنه حينما يزداد سعر النفط (دولاراً واحداً) يزداد الاستيرادات بمقدار (٠,١٣٥) دينار عراقي.

٥- معادلة سعر الصرف (ER):

$$LER = 7.703 - 0.130 LPP1$$

$$S.E \quad (0.11) \quad (0.026)$$

$$t_a^{\wedge} 66.74 \quad t_b^{\wedge} -4.83$$

$$R^2 = 0.337 \quad R^{-2} = 0.322$$

$$D.W = 1.27$$

$$F = 23.40$$

ونجد من المعادلة السابقة ما يأتي:

أظهرت نتائج التقدير من الناحية الاقتصادية أن النموذج المتغير المستقل لأسعار النفط (PP₁) يؤثر تأثيراً سلبياً على المتغير التابع (معدل سعر الصرف) والعلاقة بينهما علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

أما الاختبارات الإحصائية فهي الأخرى معنوية، وقد بلغت القوة التفسيرية للنموذج (٠,٣٣)؛ وهذا يعني أن المتغير المستقل (أسعار النفط) يفسر ما نسبته ٣٣٪ من التغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف للدينار العراقي، وأن (t) المحتسبة أعلى من (t) الجدولية؛ مما يشير إلى معنوية المعلمة عند مستوى ١٪ وكذلك الحال بالنسبة لـ (F) المحتسبة التي بلغت (٢٣,٤) وهي أعلى من (F) الجدولية، وهي تدل على معنوية النموذج ككل، وأن قيمة (D.w) تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح من المعادلة (٥) أنه حينما يزداد سعر النفط الخام دولار واحد ينخفض معدل الصرف للدينار العراقي (تزداد قيمة الدينار تجاه الدولار) بمقدار (٠,١٣) دينار.

نخلص من خلال ما سبق وبالاعتماد على نتائج تقدير النماذج القياسية السابقة أن التغيرات في أسعار النفط الخام في السوق العالمية لها درجة تأثير عالية على متغيرات القطاع الحقيقي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) والقطاع المالي ممثلاً بالموازنة العامة (PB)، والقطاع الخارجي ممثلاً بالصادرات الكلية (EX) والاستيرادات الكلية (IM) والقطاع النقدي ممثلاً بأسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبياً على القطاع النفطي فيما تشكل القطاعات الإنتاجية نسباً ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يجعل الاقتصاد معرضاً للصدّات الخارجية الحاصلة من التغيرات في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.
٢. إن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة بلغت (-٣,٨)٪ بعد انهيار أسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ و(-٢,٤) في عام ٢٠١٥.
٣. نفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولاسيما أن ٩٣٪ من الموازنة العامة يعتمد الإيرادات النفطية، حيث بلغ العجز المتحقق (٢١) مليار دولار في عام ٢٠١٥.
٤. أدى انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية وضعف مشاركتها في تكوين GDP إلى عدم قدرة الإنتاج من السلع لتلبية الطلب، وضاعف الاعتماد على الواردات لتغطية الحاجات المتزايدة، وعزز من اختلال الاقتصاد العراقي وتبعيته على العالم الخارجي.
٥. أظهرت مصفوفة معاملات الارتباط درجة عالية من العلاقة بين أسعار النفط الخام والمتغيرات الأخرى، فيما كان اتجاه العلاقة يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
٦. أثبتت نتائج الاختبارات العلاقة الموجبة بين أسعار النفط الخام لمتغير مستقل والمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، والموازنة العامة)، وعلاقة سالبة مع معدل سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار؛ مما يدل على تطابق الجانب النظري والكمي في دعم فرضية الدراسة.
٧. أظهرت نتائج التحليل الكمي أن زيادة سعر النفط الخام دولاراً واحداً سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (٠,٥٢٥) دينار عراقي.

٨. أظهرت نتائج التحليل الكمي أن زيادة سعر النفط الخام دولاراً واحداً سوف تؤدي إلى زيادة الموازنة ممثلة بالإيرادات العامة ومقدار (٠,٤٢٨) دينار.
٩. أظهرت نتائج التحليل الكمي أن زيادة سعر النفط الخام دولاراً واحداً سوف يؤدي إلى زيادة الاستيرادات الكلية بمقدار (٠,١٣٥) دينار.
١٠. أظهرت نتائج التحليل الكمي أن زيادة سعر النفط الخام دولاراً واحداً سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات الكلية بمقدار (٠,٨٢٨) دينار.
١١. تبين من نتائج التحليل الكمي أن زيادة سعر النفط الخام دولار واحد سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الصرف للدينار العراقي (تزداد قيمة الدينار تجاه الدولار) بمقدار (٠,١٣) دينار.

ثانياً: التوصيات:

١. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق، وتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية ممكن أن تساعد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
٢. استخدام الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع إنتاجية مستدامة، واستثمار فترات تصحيح أسعار النفط الخام في تمويل المشاريع الضخمة التي يصعب تحويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة الاعتيادية.
٣. دعم القطاع الزراعي وتنميته؛ كونه أسرع النشاطات لتوفير الواردات، ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي بفسح المجال للمستثمرين (الأجنبي والخاص) من خلال استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والأهداف على ثبات مقومات هذا القطاع متوافرة نسبياً.
٤. الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع، وتقويم الأداء لمنشآته، ومن ثم وضع الآليات المناسبة للنهوض به؛ وهنا ينبغي إشراك القطاع الخاص على وفق مبدأ الشراكة أو الخصخصة.
٥. ضرورة استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله أسوة بالدول المنتجة والمصدرة له (إيران، وقطر، والسعودية، ومصر) من قبل الشركات الأجنبية، مع الأخذ بالحسبان أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي ٣٦٩٤ مليار م^٣، وأن العراق يستورد هذه المادة من دول الجوار بمبالغ طائلة حالياً.

المصادر:

١. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتقرير الوطني، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.
٢. إسلام عبد الجليل، الإنفاق الحكومي والتغيرات التنبؤية في الاقتصاد العراقي للسنوات (١٩٧٠-١٩٩٥)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٩٩٥.
٣. إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (مجموعة مؤلفين)، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.
٤. حيدر حسين آل طعمة، انهيار أسعار النفط وتداعياته، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.mustaqila.com.
٥. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥.
٦. عابد بن عابد العبدلي، تقرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد: ٢٧، ٢٠٠٥.
٧. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٨. علي ميرزا، موازنة ٢٠١٥ وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة على الموقع www.newsabah.com.
٩. مدحت كاظم القرشي، الفساد المالي والإداري والمالي (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢.
١٠. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، بغداد، ٢٠١٥.

١١. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

١٢. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، ٢٠١٠.